**المؤتمر الدولي في مكة "العالم الإسلامي : المشكلات والحلول "**

**المدير العـام للإيسيسكو يدعو في كلمة وجهها إلى مؤتمر دولي إسلامي يعقد في مكة المكرمة إلى : القيام بإصلاحات عميقة وشاملـة للأوضاع العامة لحـل المشكـلات المتـراكمة فـي العالم الإسلامي**

|  |
| --- |
| **مكة المكرمة: 24/07/2011**وجَّه الدكتور عبد العزيز بن عثمان التويجري، المدير العام للمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة -إيسيسكو-، كلمة إلى المؤتمر الدولي حول (العالم الإسلامي : المشكلات والحلول) الذي افتتح أعماله أمس في مكة المكرمة، بدعوة من رابطة العالم الإسلامي، وبرعاية خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود.واستعرض المدير العام للإيسيسكو في كلمته التي تليت بالنيابة، المشكلات التي يعاني منها العالم الإسلامي، مشيرًا إلى أنه يأتي في مقدمتها، مشكلة الأمية التي تبلغ نسبتها 46% من مجموع سكان العالم الإسلامي، والتي قال عنها إنها هي نسبة كبيرة بكل المقاييس، حيث إنها تعني أن نصف سكان العالم الإسلامي أميون أو شبه أميين، ومشكلة العطالة التي تبلغ نسبتها 35% من مجموع سكان العالم الإسلامي، مما يعني أن أكثر من ثلث سكان العالم الإسلامي، عاطلون غير منتجين. ومشكلة الفقر المترتبة على هاتين المشكلتين وعلى الخلل الكبير السياسي والاقتصادي، التي تبلغ نسبتها 60% من مجموع سكان العالم الإسلامي، مما يعني أن ما يقرب من ثلثي المسلمين فقراء في عالم إسلامي غنيّ، إضافة إلى أن العالم الإسلامي يستورد الكثير من الغذاء من دول غربية عديدة، وذلك لأنه لا يستغل من الأراضي الصالحة للزراعة سوى 11,4%.وقال إن من هذه المشكلات انتشار موجات التعصب المذهبي والتطرف الفكري، وتسطيح المفاهيم الثقافية، وشيوع الترفيه المخلّ بالأخلاق والسلوك في العديد من وسائل الإعلام المرئي والمنتديات الفنية، وبروز توجهات لدى قوى إقليمية للهيمنة والتدخل في شؤون دول شقيقة والتحريض على إثارة الشغب والفوضى الهدامة.وأوضح أن التأمل العميق في المشكلات التي يعاني منها العالم الإسلامي، وهي عديدة ومتراكمة، في هذه المرحلة الدقيقة من تاريخ الأمة الإسلامية، ينتهي إلى التأكيد على ضرورة القيام بإصلاحات عميقة وشاملة للأوضاع العامة في مختلف المجالات. وقال بهذا الخصوص : " حينما نقول الإصلاحات، فهذا يعني وجود الفساد؛ لأن الإصلاح يكون للفساد، مهما كان نوعه والمجال الذي يستشري فيه". مشيرًا إلى أن الفساد السياسي والإداري، والفساد المالي، هما الأساس في ظهور المشاكل الأخلاقية والاجتماعية التي تتراكم وتتفاقم، وتؤدي إلى ضعف الدولة واضطراب نظام المجتمع. وذكر أنه باستقراء دروس التاريخ، ومن خلال التمعن في وقائع الحاضر، يتبين أن الفساد السياسي والإداري والمالي والأخلاقي والاجتماعي في العالم الإسلامي، إنما يأتي من الانحراف عن سبيل الرشاد الذي هو هدي الإسلام ومقاصد شريعته السمحاء، في الحكم الرشيد، وفي الشورى التي هي سند هذا الحكم، وفي المشاركة العادلة لأهل الحل والعقد، في اتخاذ القرارات التي تتصل بالشؤون العامة، وفي الشفافية والمساءلة، وفي احترام ما للإنسان من كرامة أصيلة وحقوق مشروعة تنبع من تعاليم الإسلام وهديه العظيم.وقال المدير العام للإيسيسكو أيضـًا : " إن المشكلات التي تعرقل النموّ المتوازن للعالم الإسلامي في الميادين كافة، وتعوق حركة التطور والتقدم على جميع المستويات، وتضعف الكيان الإسلامي الكبير وتمزق وحدة الأمة الإسلامية، إذا كانت متعددة المصادر، فإنها تعود في الأصل إلى تـنكب الطريق المستقيمة في الحكم، وفي الإدارة، وفي الاقتصاد، وفي الاجتماع، وفي التربية والتعليم وفي الثقافة بكل مجالاتها". مشيرًا إلى أن مجلس وزراء خارجية دول منظمة التعاون الإسلامي قد ناقش في دورته الأخيرة، التحديات الناشئة التي تواجه المجتمعات الإسلامية والناجمة عن التطورات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وأن المجلس ناشد الدولَ الأعضاء تحويلَ هذه المشكلات والتحديات إلى فرصة تسمح بتحسين جودة حياة الشعوب الإسلامية من خلال تعزيز السلم والتعاون، وترسيخ سيادة القانون، وإقرار حقوق الإنسان والحريات الأساس، والحكم الرشيد، والشورى، والمساءلة. وأضاف أن التأكيد على ضرورة حل المشكلات التي يعاني منها العالم الإسلامي، وربط ذلك بتعزيز السلم والتعاون، وبترسيخ سيادة القانون وحقوق الإنسان والحريات الأساس وبالحكم الرشيد والشورى والمساءلة، يعبر عن مرحلة من التطور تسجل تحولا ً مهمًا لافتـًا للاهتمام، في مسار البحث عن الحلول للمشكلات التي تضخم بعضها وتفاقم خطره، إلى درجة أصبحت تشكل أزمات تهدد استقرار العالم الإسلامي وسيادة دوله.وذكر أن أعداء الأمة الإسلامية يتربصون بها الدوائر، ويعملون على إضعافها وتمزيق وحدتها، ويثيرون الفتن في أوساطها. وكل تأخير في تنفيذ برامج الإصلاح الشامل، يعطي الفرصة لهم للمضي قدمًا في تحقيق مخططاتهم العدوانية، وإشغال شعوب الأمة الإسلامية عن البناء والتطور بالفوضى والتناحر.وأعلن أن القيام بالإصلاحات الشاملة العميقة، التي تبدأ بانتهاج الحكم الرشيد الذي يقوم على الشورى والمساءلة ويستند إلى سيادة القانون، وتنتهي إلى احترام حقوق الإنسان والحريات العامة، هو مسؤولية الحكومات والشعوب معـًا. وقال إن تعزيز السلم الأهلي مرتبط بهذه المبادئ الرئيسَة، وبهذه الشروط الموضوعية التي لا تستقر الأوضاع ولا تستقيم أمور الحياة إلا بها. واستطرد المدير العام قائلا ً : " إن حكمة التاريخ تعلمنا أن الإصلاحات المشروعة والمطلوبة تأتي من العمل على استتباب الأمن بمدلولاته جميعًا، واستقرار السلم الأهلي بمفاهيمه المتعددة، وإقامة القواعد الراسخة للحكم الرشيد، بكل ما ينطوي عليه من مقتضيات قانونية ودستورية وسياسية واقتصادية واجتماعية، والعمل بالشورى التي من مواصفاتها، الشفافية، والمشاركة في اتخاذ القرارات التي تتعلق بالشأن العام، والمساءلة التي تقترن بالمسؤولية، على أن يساير ذلك كله، من أجل حل جذري للمشكلات القائمة، تحديث للمنظومة التعليمية، وتطوير للعلوم والتكنولوجيا والابتكار، والاهتمام بالشباب، والإصغاء إليهم، وتفهم ظروفهم، وتلبية مطالبهم، وتوعيتهم بحقوقهم وبواجبات الوطن عليهم، وإنصاف المرأة، وإتاحة الفرص لها لأداء دورها في خدمة المجتمع والنهوض به، واحترام التنوع المذهبي الذي يشكل مصدر غنى للفقه الإسلامي، ومحاربة التطرف والغلو والطائفية وكل أنواع الانحرافات التي تمزق وحدة الأمة الإسلامية وتضرب بعضها ببعض.  |